

مفهوم السياسة الخارجية

دأسة الأهداف والوسائل

د . على محمد شمش *

يتناول هذا البحث دراسة أهداف ووسائل السياسة الخارجية بصورة عامة ، بمعنى أن الأهداف أو الوسائل التي ساتناولها بالمناقشة والتحليل هي عامة ولا تتعلق بدولة معينة بالذات ، أى أن بعض تلك الأهداف قد تكون مرغوبة من قبل الدولة (أ) بينما البعض الآخر قد يكون مرغوب فيه من قبل الدولة (ب) وبالمثل فقد تكون بعض الوسائل التي ستذكر في هذا البحث مستعملة أو استعملت بواسطة الدولة (أ) بينما استعملت أو تستعمل الدولة (ب) بعض الوسائل الأخرى .

والهدف من تحليل وتبيان الأهداف التي تسعى لها الدول في سياستها الخارجية والوسائل التي تستعملها لتحقيق تلك الأهداف هو إعطاء فكرة واضحة للقارئ المهتم بالشئون السياسية الخارجية حتى يستطيع فهم وإدراك أسباب اتخاذ السياسة الخارجية لأى دولة من الدول اتجاه معين دون غيره ، أو محاولة معرفة ما يبرر تغير السياسة الخارجية للدولة من الدول في فترة من الفترات ، فقد يكون هذا التغير في السياسة راجعا الى تغير في الأهداف أو الوسائل المتوفرة للدولة .

أولا : أهداف السياسة الخارجية : -

الهدف هنا يعنى الغاية التي تسعى الدولة الى تحقيقها في المجال

* تحصل كاتب المقال على درجة الماجستير في الحكومات من جامعة فرجينيا ثم تحصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة امورى بولاية جورجيا .
محاضر بقسم العلوم السياسية ورئيس القسم ، بكلية الاقتصاد والتجارة جامعة قاربونس .

الدولى . ومن هنا تكون الصعوبة في تحديد الاهداف التى تسعى الدولة او الدول الى تحقيقها دوليا حيث ان ما يعتبر هدف اليوم قد يكون وسيلة غدا او ما هو هدف الان قد يكون اساسا او مبدءا من مبادئ السياسة الخارجية للدولة . وكذلك فان تحديد الاهداف من الامور الصعبة في العلاقات الدولية وذلك لعدم ثبات تلك الاهداف وتغيرها وفقا لتغير بعض عوامل السياسة الخارجية والتى سبق ذكرها في بحث سابق (١) ، او لعدم وضوح تلك الاهداف التى قد تصنعها الدولة غاية لسياستها الخارجية . غير ان مثل تلك الصعوبات لم تمنع المهتمين بالعلاقات الدولية السياسية من التنقيب عن الاهداف التى تسعى الدول بصفة عامة الى تحقيقها في المجال الدولى .

قبل مناقشة اهداف السياسة الخارجية يجب التنويه الى ان هذه الاهداف تنقسم الى عدة انواع ضمن هذه الاهداف ما هو قصير الامد تسعى الدولة الى تحقيقه في مدة قصيرة وكثيرا ما يكون هذا الهدف وسيلة الى هدف ابعد او هدف طويل الامد وتوضيح الفارق لابد من اعطاء مثل لذلك : يمكن القول ان فكرة الدينار العربى هى هدف قصير الامد قد تسعى الدول العربية الى تحقيقه ضمن اطار سياستها الخارجية ولكن هذا الهدف ليس هدفا في حد ذاته بل قد يكون وسيلة الى هدف آخر وهو الوحدة او الاندماج السياسى بين الدول العربية .

وهناك الاهداف الخاصة والاهداف العامة ويقصد بالاهداف الخاصة تلك الاهداف التى تتميز بها دولة ما دون غيرها والاهداف العامة هى تلك الاهداف التى تشترك كل أو غلب الدول فى السعى الى تحقيقها ومن امثلة الاهداف العامة التى تتسم بها سياسة كل الدول هو المحافظة على كيان

(١) لمعرفة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية انظر بحث « مفهوم السياسة الخارجية : دراسة في العوامل ... » مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة العدد ١ المجلد ١١ ، ٧٥ م تصدر عن ادارة الابحاث الاقتصادية والتجارية بكلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة قاريونس

الدولة وامنها وهناك من الاهداف ما يعتبر انسانيًا في غايته وهناك ما يعتبر وطنيًا فقد يعتبر نشر مبادئ معينة من وجهة نظر الدولة الداعية من الاهداف الانسانية التي تعود بالنفع على بنى الانسان بصفة عامة اما الاهداف الوطنية فهي ما تكون لها صفة وطنية خالصة تسعى الدولة الى تحقيقها ولو كان على حساب الدول الاخرى ودون اى اعتبارات انسانية او اخلاقية .

غير ان البعض يعتقد ان كل ما ذكر من اهداف وكل ما يصنف منها تحت اى اسم كان يمكن وضعها في اطار المصلحة الوطنية The National Interest والذي غالبا ما توضع وكأنها مفتاح لاي شرح للسلوك الساعى الى هدف ما (٢) .

وبمعنى آخر ان مفهوم المصلحة الوطنية يمكن ان يبرر كل تحركات الدول في المجال الخارجى حيث ان كل هدف تسعى الدول الى تحقيقه يمكن ان يدخل تحت ما يسمى بالمصلحة الوطنية ولكن ما يشك فيه ان مثل هذه السهولة قد تؤدي الى عدم التميز بين عمل من اجل تحقيق هدف وعمل معين ..

وعند تحديد اهداف السياسة الخارجية اختلف المهتمون بالعلاقات السياسية الدولية في ذلك التصنيف فمنهم من قسمها الى ثلاثة اقسام يدور كل منها حول مفهوم معين فالمجموعة الاولى تدور حول « حفظ الذات » ويدخل تحت هذا المفهوم كل الاهداف التي تسعى الى صيانة وحماية والدفاع عن الاوضاع الموجودة وهذا ما يسمى بالمحافظة على الوضع الراهن ويمكن تفسير هذا المفهوم عدة تفسيرات فقد يتضمن الاستقلال والمحافظة على وحدة اقليم الدولة او قد يشمل عدة مفاهيم تدور حول المصالح الحيوية والتي تبدأ من احزمة الامان ومناطق النفوذ الى الاستثمار والمباريات في الخارج .

James N. Rosenau, ed., **International Politics and Foreign Policy**, New York: The Free Press, 1969, p. 167.

اما المجموعة الثانية فهي تلك الاهداف التي تدور حول مفهوم « التوسع الذاتى » وهذا المفهوم يعنى ان هناك من الاهداف التي من خلالها تسعى الدولة الى تحقيق التوسع الذاتى أى الدولة تسعى الى تغيير الوضع الراهن وهذا يعنى اكثر من ان الدولة ترغب في القوة كهدف في حد ذاته والسيطرة على شعوب اخرى او التوسع الاقليمى ، ولكن قد يشمل هذا الهدف طلب ارجاع اقليم مفقود او مفتصب او اضاف شكوى مشروعة مثل انتهاء التفرقة العنصرية غير العادلة والتحرير من التسلط الاجنبى او فرض الايديولوجية او طريقة حياه معينة على الاخرين .

اما المجموعة الاخيرة في هذا التقسيم فهي تلك الاهداف التي تدور حول مفهوم « نكران الذات » والذي يتضمن كل الاهداف التي بتحقيقها تكون الدولة قد ضحت بالمصلحة الوطنية وهذا المفهوم هو هدف الذين يضعون قيمة أعلى لمثل تلك الاهداف ومن بينها التضامن والسلام الدولى والتي تكون اهم من الامن الوطنى او حفظ الذات ، ونكران الذات هذا هدف الافراد او الفئات او الانظمة التي تسعى من خلال نفوذها في عملية اتخاذ القرارات وعلى حساب الشعب لرفع ما قد يسمى بالمصلحة غير الوطنية (٣) . ويتضح ما في التصنيف السابق من متناقضات فبينما نجد ان اهداف المجموعة الاولى تدور حول المحافظة على الوضع الراهن ونجد ان المجموعة الثانية تدور حول ما قد يسمى بأنانية الدولة وذلك لسعيها للتوسع على حساب الدول الاخرى وحتى اذا افترضنا ان هذا السعى الى التوسع اساسا لطلب اقليم مفقود او مفتصب فلا شك ان السبب الرئيسى في هذا الطلب هو ان احدى الدول الاخرى سعت في يوم من الايام الى التوسع الذاتى وبذلك اغتصبت اقليم دولة اخرى دون وجه حق اما المجموعة الثالثة

(٣) للمزيد حول هذا الموضوع انظر :

“The Pole of Power and the of Indifference”, by Arnold Wolfers in James Rosenau, **International Politics and Foreign Policy**, pp. 175-81.

فإنها تلك الاهداف التي تدور حول مفهوم نكران الذات واقل ما يمكن ان يقال عن هذه الاهداف او ذلك المفهوم بالذات انه خيالى او مثالى ففى هذا العالم حيث تتعدد القوميات أو الايديولوجيات قد لا يوجد مثل هذا المفهوم والذي يمكن ان يقال عنه انه يقرر سياسة الدولة الخارجية بدرجة واضحة أى يجعل الدولة تتفاضى عن مصالحها الوطنية فى سبيل تحقيق هدف او اهداف هذا المفهوم .

ان الملاحظ لسياسة الدولة يجد ان حتى الدول التى تدعو الى السلام الدولى او التضامن او أى مبدأ عالمى قد تبلوره بما يحقق لها اهدافها الوطنية الخاصة . وقد يكون هذا ما جعل أرنولد وولفرز « Arnold Wolfers يقول : » ان الحالات التى يكون فيها لاهداف نكران الذات مكان الصدارة عن الاهداف الوطنية لحفظ الذات نادرة « (٤) ويمكن القول ان اهداف السياسة الخارجية لاي دولة من الدول تتعدد بتعدد مصالحها وبالتالي فهى تتغير بتغير تلك المصالح او تغير الظروف المحيطة بها . غير انه يمكن تحديد اطار عام للاهداف التى تسعى الدول الى تحقيقها فى المجال الدولى .

ويمكن تحديد هذا الاطار العام للاهداف بمناقشة هدفين اساسيين تسعى جميع الدول الى تحقيقهما بدون استثناء وان اختلفت الوسائل وتعددت المبادئ فى تحقيقها ويمكن تقسيم هذين الهدفين الى اهداف فرعية واهداف رئيسية او اهداف مؤقتة واخرى دائمة وهكذا . وهذان الهدفان الرئيسيان هما :-

أولاً : المحافظة على الكيان الاقليمى او الاستقلال :

يطلق الكتاب على هذا الهدف تسميات عديدة منها الحياة او المحافظة

(٤) المرجع السابق صفحة ١٧٨

Ibid., p. 178.

على كيان الدولة او ضمان السلامة او حماية الامن الوطنى وما الى ذلك من تسميات هى فى الاساس تعنى الحفاظ على كيان الدولة وعدم السماح بتجزئتها او انفصال أى جزء منها ولتحقيق هذا الهدف لابد من تحديد مفهوم العدو . (٥) وذلك لسببين اولهما : ان فكرة وجود عدو او اعداء للدولة تستغلها جميع النظم ، بغض النظر عن اختلاف اشكالها وايدولوجياتها ، لتفسير وتعبئة القوى المختلفة لصيانة الامن الوطنى وثانيهما ان فكرة العدو فى حد ذاتها ليست ثابتة ، أى ان مفهوم العدو لايعنى دولة بذاتها فى كل الاوقات وبالنسبة لجميع الدول . فالعدو بالنسبة لدولة (أ) قد يكون صديقا حميما للدولة (ب) المجاورة للدولة (أ) والعدو اليوم بالنسبة للدولة (أ) قد يصبح صديقا غدا ، والعكس قد يكون صحيحا فى كثير من الحالات .

وعلى هذا فان فى دراسة سلامة كيان الدولة كهدف من اهداف السياسة الخارجية يجب ان تؤخذ فكرة الدولة المعادية والدولة الصديقة فى الاعتبار حتى يمكن تحديد ابعاد السياسة الخارجية للدولة او الدول محل الدراسة والتحليل .

وحماية كيان الدولة او المحافظة على الامن الوطنى للدولة يتضمن الى جانب المحافظة على الهيكل التنظيمى والادارى للدولة رعاية شئون المواطنين فى الداخل والخارج . ودون مناقشة الوسائل بعمق يمكن القول ان المحافظة على كيان الدولة يتأتى او يتحقق كهدف رئيسى من اهداف السياسة الخارجية بالمحافظة على الوضع الراهن ، وهى تتبعها او تساندها الدول التى تعتقد ان هذا الوضع الذى هى عليه افضل وضع بالنسبة لها ، اما

(٥) لمعرفة المزيد بعض الشيء حول هذا الفكرة ودورها فى السياسة الدولية أنظر

David J. Finlay, Ole R. Holsti, and Richard R. Fagen.

Enemies in Politics, Chicago: Rand McNally and Co.,

1967.

الدول التي لاتعتقد هذا الاعتقاد فانها وان رضيت القبول بهذا الامر الا انها تسعى بمختلف الطرق لاغتنام الفرصة ومحاولة تغيير الوضع لصالحها وهذا ما يسمى بسياسة التوسع الاستعمارية .

اما الاساليب الاخرى للمحافظة على كيان الدولة واستقلالها فمنها السياسية ومنها الاقتصادية ومنها العسكرية . فمن الناحية السياسية كثيرا ما تقوم الدولة بعقد الاتفاقيات الدولية والدخول في المنظمات الدولية او الانضمام الى حلف من الاحلاف لضمان حماية الدول الاخرى لها والدفاع عنها في حالة وقوع اى اعتداء عليها .

اما من الناحية الاقتصادية فتسمى الدولة لحماية نفسها بتوفير الموارد الاقتصادية التي تحتاجها داخليا ومحاولة توفير بعض المواد الخام الاساسية والتي تحتاجها الدول الاخرى وذلك لتكون تلك الموارد قوة اقتصادية في يد الدولة المالكة تستطيع ان تساوم بها . وكذلك يعتبر التقدم الصناعى والفنى ووفرة الخبراء والفنيين من عوامل قوة الدولة الاقتصادية التى يمكن من خلالها تحقيق هدف المحافظة على كيان الدولة الخارجية دون انهيار فى اقتصاد الدولة الداخلى .

ومن الناحية العسكرية فان الدولة تسعى الى الاعتماد اعتماد اساسيا اما على قوتها العسكرية الذاتية وذلك بتنظيم وتطوير اسلحتها باختلاف انواعها ووضع الخطط الاستراتيجية للدفاع والهجوم اذا لزم الامر ، او بالاعتماد على قوات خارجية وذلك بعقد اتفاقيات من اجل الحماية العسكرية مع دول اخرى قوية او بالدخول فى احلاف عسكرية .

وقد نجد ان دولة من دول قد سلكت كل السبل لتحقيق امنها الداخلى وسلامة اراضيها . فقد لايفنى عمل احتياطى واحد لتحقيق السلامة عن السبل الاخرى . وقد تقرر الدولة تفضيل سبيل واحد عن المسالك الاخرى المتعددة التى امامها ، وهناك عوامل عديدة وظروف مختلفة تتحكم فى عملية الاختيار وتحديد اطار تحقيق الهدف الذى تسعى الدولة الى تحقيقه

ثانيا : طلب القوة :-

تعتبر القوة في كثير من الاحيان وسيلة لتحقيق اهداف الدولة في السياسة الدولية ، غير انه من الممكن اعتبار القوة هدف اساسي من اهداف السياسة الخارجية لمعظم الدول . وهنا لا أقصد بالقوة القوة العسكرية بل يقصد به بسط النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري . ومن المدارس التي اعتبرت القوة هدف من اهداف الدول في المجال الدولي المدرسة الواقعية ، فيرى مورجنثاو Morgenthau ان السياسة بين الدول هي صراع من اجل القوة Power ومهما تكن الغايات البعيدة للسياسات ، تبقى القوة دائما الهدف المباشر لها . (٦) .

والاسلوب التقليدي في تحقيق هذا الهدف هو فرض ارادة دولة على الدول الاخرى او شعوب اقاليم اخرى وهذا ما يسمى بالاستعمار السياسي او الاقتصادي او العسكري ، الا ان هناك مظاهر اخرى حديثة تدل على ان دول ما تسعى الى بسط نفوذها على دول اخرى دون ان تمس سيادة تلك الدول . ومن هذه المظاهر النفوذ او القوة التي تسعى بعض دول العالم الثالث فرادى او كمجموعة الحصول عليه في المجال الدولي .

وسياسة طلب القوة هذه تقوم اساسا على تغيير الوضع الراهن او تغيير توازن القوة الدولي حيث تسعى الدولة المعنية بتعديل ميزان القوة في صالحها . فالعلاقات بين الدول محسوبة على اساس المصلحة المحددة بالقوة ، ولعل من المصالح الرئيسية للدولة هو محاولة اعادة اقليم او جزء من اراضيها اغتصب في الماضي . ويعتبر هذا الهدف من الاهداف المتكررة في العالم الحديث (٧) .

(6) Hans Morgenthau, **Politics Among Nations**, New York: Alfred A. Knopf, 1967, p. 25.

(7) Julius W. Pratt, **A History of United States Foreign Policy**, Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc., 1965, p. 2.

وتختلف الدول في اختيار السبل التي تؤدي الى تحقيق هذا الهدف المهم . وكذلك تختلف اختلافا واضحا في تحديد مفهوم القوة بالنسبة لها . ولعل اعطاء مثل لذلك يوضح الفكرة وليكن مثلنا هذا هو بريطانيا . فكما جاء في كتاب **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم** « ان امرين رئيسيين شغلا بريطانيا في الحقل الدولي ، أولهما تأمين حرية المواصلات البحرية والامبراطورية ، والثاني الحؤول دون سيطرة اية دولة على القارة الاوروبية (٨) .

وقد يقول البعض وما علاقة هذا بالسعى في طلب القوة من جانب بريطانيا ، يمكن الرد على ذلك بالقول أن تأمين البحار هو عنصر هام من عناصر قوة بريطانيا في السنوات الماضية . كما ان استقلالية وحرية القارة الاوروبية تؤثر تأثيرا مباشرا على قوة بريطانيا السياسية والعسكرية والاقتصادية . وتتفرع القوة او سياسة القوة كهدف الى اتجاهات عديدة فمنها السعى للحصول على القوة الاقتصادية او العسكرية ومنها ما يكون من قبل الحوافز الايديولوجية او اعتبارات العظمة او المجد او الزهو . فالقوة الاقتصادية تعنى الحصول على اسواق دولية للسلع المحلية والتعاون الاقتصادي بين الدول دليل القوة الاقتصادية لأحد أطراف هذا التعاون أما القوة العسكرية فهو سعى الدولة للحصول على قواعد عسكرية او مناطق نفوذ عسكرية خارج اقليم الدولة وذلك لبسط نفوذها العسكري أو رأيها سياسة الدول الاخرى عبارة عن سياسة تابعة وليست مستقلة واخيرا قد يكون طلب القوة كهدف من اهداف سياسة الدولة الخارجية لاعتبارات ايديولوجية أو نفسية كاعتبار الزهو أو المجد والافتخار بهما . وتتخذ هذه السياسة صورا عديدة منها

(٨) **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم** ، اشراف روى مكريديس ، ترجمة حسن صعب بيروت ، لبنان : دار الكتاب العربي ١٩٦٦ ، صفحة ٨٣ .

صور استعراض القوة كتجول اساطيل الدول الكبرى بين البحار المختلفة وخاص بين موانئ مناطق النفوذ . وصور المنافسة وخاصة بين الدول الكبرى في مجال التقدم العسكري والتقني اما التحدث عن الحوافز الايديولوجية فانه ليس بالامر البسيط ولكن يمكن القول ان الايديولوجية سواء كانت اساسا ايديولوجية سياسية او عقيدة دينية او مذاهب عصرية فانها دائما سببا وعاملا من عوامل دفع السياسة الخارجية الى اتجاهات معينة ، وخاصة تلك الايديولوجيات التي يتمسك بها القادة السياسيون وبالدات في دول العالم الثالث في التاريخ المعاصر .

ان ايديولوجية القيادة تؤثر بل وتقرر سياسة الدولة الخارجية اكثر من تقرير او تأثير ايديولوجية العامة في تلك السياسة . وذلك لان الكلمة الاخيرة في تلك السياسة هي في يد القيادة اولا وقبل كل شيء . وعلى هذا فان القيادة هي التي تصنع القرارات متبلوره مع ما يتمشى وعقائدها او مفاهيمها الايديولوجية . وفي هذا ينبغي ان توازن القيادة بين الاهداف المنشودة وبين الامكانيات لتحقيق تلك الاهداف . وفي هذا استطيع القول ان ما يحدد اهداف السياسة الخارجية في المقام الاول هو مفهوم المصلحة الوطنية (٩) *The national Interest* كما يدركه ويفسره قادة الدولة وصانعي قرارات السياسة فيها . والمصلحة الوطنية تشمل كل من المحافظة على سلامة كيان الدولة والسعى الى طلب القوة في البيئة الدولية . ومن هنا تبدو اهمية القيادة في تحديد عناصر هذه الاهداف ومن اهم العناصر

(٩) تختلف الدول في تفسير هذا المفهوم وبالتالي تختلف في تفضيل هدف عن آخر بما يخدم المصلحة الوطنية على اكمل وجه ، ولمعرفة بعض اوجه الاختلاف في تحديد هذه الاهداف انظر **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم** ، اشراف روى مكريديس ترجمة حسن صعب ، مرجع سبق ذكره ، صفحات ٨٣ - ٨٤ ، ١٨٨ ، ٢٥٤ - ٢٦٠ ، ٤٣١ - ٤٣٣ ، ٥٠٢ - ٥٠٣ .

المتضمنة لهدف الامن الوطنى تحديد مفهوم العدو . ويبرز فى تحديد هذا المفهوم دور القيادة وادراكها وتعريفها للعدو وطريقة مجابهته والتصدى له او التعامل معه او ضده .

اما تحقيق الاهداف سالفة الذكر ، الرئيسية منها والفرعية ، فانه يعتمد على عوامل عديدة فبالرغم من تحديد الاطار العام لاهداف السياسة الخارجية للدول الا ان تحقيق مثل تلك الاهداف تعتمد على مجموعة العوامل التى تؤثر فى السياسة الخارجية بصفة عامة او تقرير نوعية قرارات معينة بصفة خاصة . وهذه العوامل البيئية منها والقيادية تحدد كذلك الوسائل التى عن طريقها تسعى الدولة الى تحقيق اهداف سياستها الخارجية فى المجال الدولى . ولعل من الاهمية بمكان الانتقال الى مناقشة وسائل السياسة الخارجية ، اى الادوات التى تستخدمها الدولة خارجيا لتحقيق اهداف سياستها .

ثانيا : وسائل السياسة الخارجية :-

يقصد بالوسيلة الاداة التى تستخدم لتنفيذ او تحقيق اهداف وخطط السياسة الخارجية لاي دولة من الدول . والواقع ان كثيرا ما يحدث خلط بين الهدف والوسيلة وذلك لان كثيرا من الاهداف وخاصة المؤقتة منها تعتبر وسيلة لغاية هى الاهداف الدائمة .

وعند دراسة السياسة الخارجية لاية دولة لابد من معرفة الوسائل المتوفرة للدولة ومدى امكانية استعمالها . ومن وسائل السياسة الخارجية التى عادة ما تكون متوفرة للدولة الدبلوماسية والتحالف والمساعدات الخارجية والحرب ، الا ان استعمال هذه الوسائل تعتمد على عوامل عديدة ومن اهمها القيادة او مدى استقلال صانعو القرارات لهذه الوسائل فى تنفيذ خطط السياسة الخارجية وتحقيق اهداف الدولة الخارجية .

١- الدبلوماسية :-

اعتبرت الدبلوماسية في الماضي ولا زالت تعتبر حتى وقتنا هذا من أهم أدوات السياسة الخارجية والتي تضعها الدول على رأس قائمة وسائلها لتحقيق أهدافها في المجال الخارجى . والدبلوماسية هى التفاعل بين دولة واخرى بواسطة التمثيل الدبلوماسى او التفاوض فى احد الجوانب التى تهم احدي الدولتين .

وتأخذ الدبلوماسية صوراً عديدة منها التمثيل الدبلوماسى ويقوم به الجهاز الدبلوماسى للدولة الذى يتولى ادارة الشؤون الخارجية للدولة وهى ما يسميه البعض الدبلوماسية الثنائية او التقليدية باعتبار ان التمثيل الدبلوماسى هو علاقة وتفاعل بين دولتين واذا اخذنا هذا النوع من الدبلوماسية بهذا المفهوم فيمكن القول ان الدبلوماسية الثنائية لم تفقد اهميتها بل هى الاساس فى العلاقات بين الدول وحل مشاكلهم الدولية . وفى هذا لا اتفق مع من يرى ان الدبلوماسية الثنائية تحتفظ بأهميتها فى حالتين فقط الاولى : حالة الاتصال الثنائى بين الدولتين العملاقتين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالامور التى تحتكرها هاتان الدولتان كمفاوضات الخاصة بتحديد الاسلحة الاستراتيجية ، والثانية : هى الاتصال الثنائى بين دولة كبرى واخرى صغرى ، وهو ما يسمى بالدبلوماسية المتكافئة او الاستعمارية ، وهذا الاتصال يتضمن علاقة تبعية كانت ابعادها واضحة فى عصر الاستعمار التقليدى ، اما اليوم فهى تتستر وراء الاستغلال السياسى للدولة التابعة (١٠) .

ان الاخذ بهذا المراءى يجعلنا نقلل من اهمية العلاقات او المفاوضات الثنائية بين الدول الصغرى كما يدفعنا الى تفسير كل علاقة بين دولة كبرى

(١٠) عبر عن هذا كىل من الدكتورين بطرس بطرس غالى ، ومحمود خيرى عيسى فى « المدخل فى علم السياسة » القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦ م الطبعة الخامسة

وأخرى صغرى ، بأنها علاقة بين تابع ومتبوع ، ولعل المؤيدون لهذا الرأي قد تأثروا بالمدرسة الواقعية في العلاقات السياسية التي تهيمن على السياسة الدولية والتي تعتبر الدول الصغرى اتباعاً للدول العظمى ، ومن هنا أرى أن الدبلوماسية الثنائية لا تقل أهمية عن أى صورة من صور الدبلوماسية الأخرى أن لم تكن أهمها ، فكما نعلم أن أساس المؤتمرات والمفاوضات والمحالقات هي العلاقات الثنائية بين طرفين . ثم قد تتطور لتكون علاقات جماعية أو مؤتمر يشمل أكثر من دولتين وينتج من ذلك ما يسمى بالدبلوماسية الجماعية .

وتنقسم الدبلوماسية الجماعية هذه ، والتي من خلالها تسعى الدولة إلى تحقيق أهداف سياستها الخارجية ، تنقسم إلى دبلوماسية المنظمات ودبلوماسية المؤتمرات ، ويقصد بدبلوماسية المنظمات ، والتي يسميها البعض دبلوماسية البرلمانات ، تلك الإجراءات ، والتصرفات التي تقوم بها الدولة في نطاق المنظمات سواء كانت تلك المنظمات دولية أو اقليمية . فكل المفاوضات التي تتم داخل أو في إطار هذه التنظيمات تحدد أو تتسم بطابع معين من الناحية الإجرائية كالتصويت أو من حيث النقاش . أما دبلوماسية المؤتمرات فيقصد بها تلك المفاوضات والتفاعلات السياسية التي تقوم بها الدولة من خلال اشتراكها في مؤتمرات دولية . ولعل الفارق بين الدبلوماسية البرلمانية أو دبلوماسية المنظمات وبين دبلوماسية المؤتمرات هو فارق من حيث الدوام والهدف . فبينما نجد أن المنظمات سواء كانت اقليمية أو دولية لا تحدد مدة معينة عند انشائها نرى أن جميع المؤتمرات محددة الفترة التي تناقش فيها المواضيع المعروضة عليها ، ومن هنا نستطيع القول أن هذه الدبلوماسية هي دبلوماسية مؤقتة وبهذا يتضح لنا الاختلاف في الهدف لهذه الصور من الدبلوماسية . فبينما نستطيع القول أن المنظمات تبنى لمناقشة المشاكل الدولية إنما نشأت ومتى نشأت ، فإن المؤتمرات تعقد أو يتفق على عقدها حين ظهور مشكلة ما .

وهناك صورتان حديثتان من صور الدبلوماسية وهاتان الصورتان هما دبلوماسية القمة (١١) ودبلوماسية الاعلام . ويقصد بدبلوماسية القمة تلك المفاوضات التي يقوم بها رؤساء الدول أو يشتركون فيها اشتراكا مباشرا ، اما الاعلام فيقصد بها استعمال الدولة لوسائل الاتصال الجماهيرية المختلفة لكسب تأييد الرأي العام الخارجى أو لكشف بعض الغموض حول موضوع يهمها وتسمى الى تحقيق نجاح فيه .

ان استعمال الدبلوماسية كأداة من ادوات السياسة الخارجية يتطلب من الدولة بالاضافة الى تحديد اهدافها التي تسمى الى تحقيقها من خلال استعمال هذه الاداة على اكمل وجه يتطلب أولا : دراسة تلك الاهداف التي تسعى الدبلوماسية الى تحقيقها في ضوء الامكانيات المتوفرة فعلا والمحتملة التوفر لتحقيق تلك الاهداف ، ثانيا : تقدير اهداف الدول الاخرى والامكانيات المتوفرة والمحتملة التوفر لتحقيق تلك الاهداف ، ثالثا : تحديد الى اى مدى ان هذه الاهداف المختلفة متوافقة او منسجمة مع بعضها البعض ، رابعا : استعمال الوسائل المناسبة للسعى وراء اهدافها . ان الاخفاق في تحديد اى من الاعمال السابقة قد يعرض خطط السياسة الخارجية او سلام العالم للخطر (١٢) .

ان استخدام الدبلوماسية كأداة مهمة من ادوات السياسة الخارجية تنتج نتائج قد تكون ايجابية وقد تكون تلك النتائج سلبية ، فإذا كانت النتائج ايجابية بالنسبة للدول المشتركة فهذا كثيرا ما يتحول الى علاقة او ارتباط

(١١) يرى البعض أن هذه الصور الدبلوماسية ليست حديثة « فقد اعتاد الملوك منذ عهد مضى ان يجتمعوا لبحث موضوعات خاصة بهم او ببلادهم » انظر المدخل الى علم السياسة تاليف دكتور بطرس بطرس غالى ودكتور محمود خيرى عيسى ، مرجع سبق ذكره ، صفحة ٢٢١

(١٢) Hans Morgenthau, **Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace**, New York: Alfred A. Knopf, Fourth Edition, 1966, pp. 520-521.

اكثر دواما سواء كانت في صورة اتفاقيات طويلة المدى والتي كثيرا ما تكون المساعدات الخارجية من احد الاطراف المشتركة في الاتفاقية عمودها الفقرى ، او في صورة محالفات تصطبغ بالصبغة العسكرية اكثر من اى شىء آخر .

اما اذا كانت تلك النتائج التى وصلت الى الدبلوماسية في اى صور من صورها نتائج سلبية فأن الخطوة المتوقعة بين الاطراف المعنية هي الحرب ، ومن هنا تصبح الحرب هي الوسيلة الاخيرة التى تضطر الدول الى استخدامها لتحقيق اهداف سياستها في المجال الدولى وعلى هذا الاساس فلا بد من توضيح هذه الوسائل الثلاثة التى قد تكون احداها نتيجة حتمية لمحاولات الدبلوماسية .

٢ - المساعدات الخارجية :

المساعدات الخارجية تعتبر من اهم ادوات السياسة الخارجية وقد لائمر مفاوضات بين دولتين او اكثر الا وتحتوى على جانب المساعدات لاحد الاطراف المتفاوضة سواء كانت هذه المساعدات في صورة اقتصادية كالقروض او الهبات في صورة تبادل ثقافى او بشرى كتوفير ايدى عاملة وخبرات معينة للدولة من قبل دولة اخرى (١٣) وكثيرا ما يتم هذا عن طريق الاتفاق بين

(١٣) لقد حدد هانز مور جنتا وستة انواع من المعاملات وسماها انواع المساعدات الخارجية وهذه هي : ١ - المساعدات الخارجية الانسانية ٢ - المساعدات الخارجية الاساسية ٣ - المساعدات الخارجية الحربية ٤ - الرشوة ٥ - المساعدات الخارجية بقصد المباحة ٦ - المساعدات الخارجية الاقتصادية ظهرت هذه المناقشات في بحث بعنوان "Preface to a Political Theory of Foreign Aid", in Robert Goldwin (ed.) **Why Foreign Aid?**, Chicago: Rand McNally and Co., 1963, pp. 70-89.

غير اننا نجد البعض الاخر يقر هذا التصنيف وانما يقصره على ثلاثة انواع فقط وهي المساعدات الاقتصادية المساعدات العسكرية المساعدات السياسية انظر George Liska, **The New Statecraft**, Chicago: University of Chicago Press, 1960.

الدولتين . وحاجة الدولة للمساعدات الخارجية من الدول الاخرى يحدد مدى اهمية تلك المساعدات في العلاقات الدولية ، ومما لا يختلف فيه اثنان ان من خلال المساعدات الخارجية تستطيع الدولة المانحة ان تتجاوز او تعاقب الدولة المحتاجة .

ان الجدل حول المساعدات الخارجية كأداة من ادوات السياسة الخارجية هو أساسا الجدل الدائم عن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في العلاقات الدولية . وفيما يتعلق بهذا الموضوع يمكن القول بأن هناك اتجاهين . اتجاه يؤكد على أهمية الاقتصاد واصحاب هذا الاتجاه يميلون الى « تفسير العلاقات الدولية اوليا أو كليا عن طريق الاقتصاد » (١٤) وبمعنى آخر واذا استخدمنا تعبير تشارلز كندلبرجر Charles Kindleberger فان الكتابات في هذا الاتجاه تهتم بالدرجة الاولى « باقتصاديات السياسة الدولية » . (١٥) اما الاتجاه الثانى فيغلب النواحي السياسية في العلاقات الدولية .

ان استعمال المساعدات الخارجية كأداة من ادوات السياسة الخارجية ليس بحديث العهد ، وهذه الاداة استخدمت لدفع الدول الممنوحة المساعدة ان تسلك سلوكا يعتبر من قبل الدولة المانحة . ان تقديم المساعدات بأى شكل من الاشكال للدول الفقيرة تعطى اداة مفيدة لضمان تعاون هذه الدول في المجال الدولى . ولعل نظرة بسيطة الى انماط التصويت في المنظمات الدولية والعلاقات بين الدول فقيرها وغنيها توضح اثر تقديم المساعدات الخارجية . ومن الواضح ان الدول الغنية فقط هى التى تستطيع استعمال

Fred Sonderman, William Olson, and David McLellan, **The Theory and Practice of International Relations**, Englewood : Prentice-Hall, 1970, p. 292.

Charles Kindleberger, **Power and Money**, New York : York : Basic Books, 1970.

هذه الأداة في السياسة الخارجية . وذلك لان الدول الفقيرة تسعى الى الحصول على مصادر للمساعدات الخارجية لنفسها (١٦) .

قد تكون الاسباب التي من اجلها تستخدم الدولة المانحة المساعدات الخارجية متعددة الا ان كلها يغلب عليها الطابع السياسى . وقد حدد فرانكل Joseph Frankel هذه الدوافع بالآتى : أن المانح يضمن حليف له ، أو بعضد نظام صديق ويحفظه من التخريب ، ويضمن تغير سياسة الممنوح الداخلية والخارجية في الاتجاه المرغوب ، أو يساعد الممنوح على تحقيق هدف والذي تعتبره الدولة المانحة متجانسا مع مصالحها (١٧) .

من هنا يمكن القول ان المساعدات وان كانت في الظاهر اقتصادية الا انها تنطوى على واحد أو اكثر من الدوافع المذكورة اعلاه ، ان هذا الراى يؤيد الاتجاه الذى يرى ان الدافع السياسى هو الذى يجعل الدولة تسخر جزءا من امكانياتها الاقتصادية لتحقيق اهدافها السياسة في المجال الدولى . ولهذا فأننا نرى بعض المؤيدين لهذا الاتجاه يقولون انه يكون من الخطأ اعتبار الاقتصاد مجرد خادما للسياسة فإنه من الخطأ ايضا ان نفترض ان هناك حوافز سياسية لكل الاعمال الاقتصادية ولكن قد يكون من الخطأ الاوضح اذا لم نأخذ في الاعتبار العلاقة القوية بين السياسات الاقتصادية والاعتبارات السياسية في السياسة الخارجية (١٨) .

ان استعمال الوسائل الاقتصادية بصفة عامة والمساعدات الخارجية بصفة خاصة وان كان ليس بحديث العهد كأداة من ادوات السياسة

Joseph Frankel, **International Politics**, London : Allen Lane (١٦)
The Penguin Press, 1969, p. 155.

(١٧) المرجع السابق ،

Joseph Frankel, p. 156.

Fred Sonderman, et al, ec., p. 293.

(١٨)

الخارجية الا ان اهمية هذا الاستعمال قد ازدادت وبالدات في المدة الاخيرة وذلك لعدة عوامل اذكر منها :

اولا : محاولة الدول الاستعمارية استبدال طريق الاستعمار التقليدى بأخرى اساسها محاولة التحكم في الشئون الداخلية للدول المنوحة المساعدات وذلك عن طريق التحكم في المصادر الحيوية بالنسبة للدول الفقيرة .

ثانيا : الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى ، وفي هذا حاولت كل من الدول الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة والدول الشرقية بما فيها الاتحاد السوفيتى والصين حاولت اغراء الدول الاخرى وخاصة دول العالم الثالث الفقيرة عن طريق منحها مساعدات في جميع المجالات لتبنى سياسة مرغوب فيها من قبل الدولة او الكتلة المانحة .

ومهما تعددت صور المعونة الخارجية من اقتصادية وعسكرية فأنها لاشك تضع بعض القيود على الدولة المانحة والمنوحة ، فأما بالنسبة للدول المانحة فأنها تجعلها تتقيد بارتباطات مادية لا بد لها ان تفى بها في مواعيدها وقد يكون هذا على حساب برامج اقتصادية او تنمية داخلية او قد يولد عدم رضاء شعبى وخاصة اذا انفقت الدولة اموالا طائلة في مجال المساعدات الخارجية لتحقيق اهدافها الدولية دون وجود وعى لدى المواطنين لتقبل مثل هذه السياسة ، ولهذا يمكن القول ان التوسع في استعمال المساعدات الخارجية كأداة في السياسة الخارجية لا تستطيع ان تعتمد عليه الا الدول الغنية .

اما بالنسبة للدول المنوحة فلاشك ان تلقيها للمعونة الاقتصادية وخاصة تلك الانواع من المعونات المشروطة بتنفيذ او اتباع سياسة تضع قيودا على تصرفاتها الدولية فلا تستطيع في كثير من الأحيان اتباع سياسة معينة للدولة المانحة فإذا اقدمت على سياسة غير مقبولة من الدولة المانحة فإنها ستعرض بذلك برنامج المعونة الاقتصادية للخطر وبذلك فهي اذا

ما قررت اتباع تلك السياسة عادة ما تكون قد بحثت عن مصدر آخر يوفر لها مساعدات متعددة الانواع وقد يكون هذا المصدر الجديد افضل من المصدر الاول وذلك ربما يكون لوضعه شروطا اقل ومنحه مساعدات اكبر قيمة .

ومن الواضح ان هذا يتم في نطاق ما نسميه بالاتفاقيات او المعاهدات الدولية ، وفي كثير من الاحيان يكون احد جوانب هذه الاتفاقيات اقتصادية حتى يرغب احد الاطراف في الجوانب الاخرى غير الاقتصادية ، وبهذا نصل الى مناقشة الاداة الثالثة من ادوات السياسة الخارجية والتي قد تكون نتيجة مباشرة للدبلوماسية .

٣ - الاحلاف كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية :

والحلف هو اتفاق تتعهد بمقتضاه دولتان او اكثر بالتعاون وسلك سياسات متجانسة بما يتفق ومصالحها المشتركة في الحلف ويحقق هدفا او اهدافا مشتركة . كثيرا ما تسعى الدول للدخول في احلاف وذلك لتحقيق هدف او اهداف ترى انها لا تستطيع تحقيقها بمفردها ووضح مثل على ذلك هو سياسة توازن القوى بين الدول الكبرى حتى ان الاحلاف او التحالف اعتبر احد وسائل سياسة توازن القوى الدولي .

ان اختيار التحالف كوسيلة لتحقيق اهداف السياسة الخارجية كما ذكر احد اساتذة العلاقات الدولية ليس تعبيرا عن مبدأ وانما عن الملائمة لتفضيل هذه الوسيلة (١٩) ويكون التحالف بالطبع نتيجة لانواع متعددة من المصالح اولية ودائمة ومتغيرة التي تملكها الدولة في المشاع ، وبالتالي فإن استمرارية تحالف معين يتوقف على القوة النسبية لهذه المصالح التي تفضل

(١٩) مرجع سابق صفحة ١٧٥

Hans Morgenthau, **Politics Among Nations.**

هذا النوع من التحالف وتلك التي تعارضه (٢٠) وفي هذا يتضح دور صانع القرار السياسي في وضع هذه المصالح والظروف في الاعتبار فيقرر على ضوء ذلك الارتباط او عدم الارتباط بهذا التحالف او ذلك (٢١) وبهذا يرى البعض ان العلاقات التي تقوم عليها المحالفة تتوقف على عاملين اساسيين هما مصالح المشتركين فيها وقدرتهم (٢٢) .

وعلى هذا الاساس يمكن القول ان طبيعة هذه العلاقات تختلف من تحالف الى آخر حيث ان المصالح التي يسعى لضمانها تحالف ما غير تلك التي يسعى الى ضمانها تحالف اخر كما ان القوة التي تضمن هذا التحالف غير تلك التي تضمن ذلك التحالف وتختلف الاحلاف باختلاف المشتركين فيها من حيث العدد والقوة او المدة ويمكن القول اجمالا ان هناك احلافا ثنائية وهي التي تقوم بين دولتين فقط واحلافا جماعية والتي تشترك فيها اكثر من دولتين ، اما من حيث القوة فهناك احلاف متعادلة والتي تكون فيها الدول الاعضاء متساوون او متعادلون في القوة ، وهناك الاحلاف غير المتوازنة وهي تلك التي تتضمن دولا اعضاء غير متعادلة من حيث القوة العسكرية او الاقتصادية ونجد ان معظم الاحلاف التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية هي احلاف من هذا النوع اى غير متعادلة او غير متكافئة اما من حيث المدة فهناك الاحلاف المؤقتة والاحلاف الدائمة والاحلاف المؤقتة هي تلك المحالفات التي تحدد بمدة معينة فبعد انقضاء هذه المدة ينتهى التحالف الا اذا اتفق الطرفان او الاطراف المعنية على تجديده وتحديد فترة اخرى لاستمراره ، اما التحالف الدائم فهو ذلك التحالف التي لاتتفق فيه الاطراف المعنية على

Thomas Robinson, "National Interests," in **International Politics and Foreign Policy**, edited by James Rosenau. New York: The Free Press, 1969, p. 187.

(٢١) ذكر هذا في المرجع السابق نفس الصفحة .

(٢٢) روى مكريدهس (اشراف) **مناهج السياسة الخارجية** ترجمة حسن صعب بيروت لبنان دار الكتاب العربي ١٩٦٦ م صفحة ٣٥٩ .

زمن معين لانقضائه فهو يعتبر قائم ما لم تقم احدى الدول الاعضاء بالانسحاب فيعتبر منذ تلك الفترة كأنه لم يكن بالنسبة للدولة المنسحبة واذا كان الانسحاب من حلف ثنائي فإنه سيؤثر على وجود الحلف ولا يكون له أى وجود اما من حيث الفرض فتختلف الاحلاف باختلاف الاهداف المحددة لها فهناك من الاحلاف ما هو دفاعى وهناك ما هو هجومى ويقصد بالاحلاف الدفاعية تلك المحالفات التى يكون هدفها الدفاع عن امن الدول المشتركة فيها بمعنى اخر المحافظة على الوضع الراهن ويقصد بالاحلاف الهجومية تلك الاحلاف التى تهدف الى التوسع وبالتالي تغيير الوضع الراهن بالقوة .

ومن الملاحظ ان التفرقة بين النوعين الآخرين من الاحلاف عسيرة وذلك لانه جرت العادة على ان يكون الحلف اساسا للاغراض الدفاعية ولا يصرح بأى نوايا او اهداف هجومية علنا ، وان كان هذا لا يمنع ان ينقلب الى حلف هجومى بغية التوسع او بحجة الحفاظ على الامن الاقليمى للطرف الداخلة فى التحالف ومن هنا تكون الحرب وسيلة لتحقيق بعض الاهداف الخارجية .

٤ - الحرب وسيلة من وسائل السياسة الخارجية :

تعتبر الحرب الوسيلة الاخرى التى تلجأ اليها الدول لتحقيق هدف او بعض اهداف السياسة الخارجية وكثيرا ما تضع الدول هذه الوسيلة فى آخر قائمة الوسائل المتوفرة امامها لتحقيق اهدافها الوطنية فى المجال الدولى ، ولعل السبب فى ذلك هو ان الحرب قد لاتعود بالفائدة على أى من الطرفين المتخاصمين وعليه فإن الدول تحاول ان تصل الى تحقيق اهدافها باختلاف انواعها بالطرق السلمية سواء كان ذلك عن طريق الدبلوماسية أى المفاوضات او الوسائل الاقتصادية كتقديم المعونات او الضغوط الاقتصادية او التحالف مع دول اخرى صغيرة او كبيرة .

ولا تلجأ الى الحرب الا اذا رأت انه لامناص من اللجوء اليها ، او أن

اللجوء إليها سيحقق لها نتائج افضل مما لو استغلت الوسائل الأخرى المتوفرة لها .

وفيما يتعلق باستعمال الحرب كوسيلة من وسائل تحقيق اهداف الدولة الخارجية يمكن الاضافة ان الحرب تتطلب تجنيد جميع امكانيات الدولة البشرية والاقتصادية والعسكرية . ومما يزيد من ضخامة تكلفه الامكانيات العسكرية بالذات التطور التقنى (التكنولوجيا) في اطار التسليح مما يؤثر على قدرة الدولة العسكرية مقابل الدول الأخرى . ولا يعنى هذا القول بأى حال من الاحوال ان الدولة يجب أن تسلك مسلكا دبلوماسيا أو اقتصاديا لتحقيق اهدافها الخارجية حيث أن هناك من القضايا الدولية التى لا تحسم الا بالدخول فى حرب ولعل أوضح مثال معاصر هو قضية فلسطين ، فان هذه القضية لن تسو نهائيا وذلك باعادة الحقوق الى اصحابها الشرعيين الا عن طريق القتال المسلح . ولهذا فقد قيل « كون أن الدولة تحمى مصالحها بالوسائل السلمية أو العنف ليس فقط تبعا لاختيارها وانما ايضا نتيجة لظروف موضوعية والتى لايمكن للدولة التحكم فيها » (٢٣) .

وباختصار يمكن القول ان الحرب أو العنف قد تكون أحد وسائل تحقيق اهداف السياسة الخارجية للدولة ولكنها ليست الوسيلة المفضلة سواء من قبل الدولة نفسها أو من قبل مجموع الدول الأخرى ولهذا فان جميع الدول تعطى الاولوية للوسائل الأخرى وفى حالة فشل تلك الوسائل فى تحقيق الهدف أو الاهداف المنشودة فان الدولة تضطر الى استعمال العنف .

وقبل ان اختتم بحثى هذا أود أن أوضح التباسا يقع فيه كثير من الكتاب والباحثين ورجال السياسة الخارجية وهذا الالتباس هو عدم التمييز بين وسائل السياسة الخارجية وعواملها والاسس أو المبادئ التى تعتمدها الدولة فى سياستها الخارجية . فنجد أن الكثيرين يخلطون بين الأسس

(٢٣) ذكر هذا الراى فى مرجع سابق

والوسائل والعوامل فيعتقدون أن الأسس هي الوسائل أو العوامل أو يتحدثون عن الأسس وكأنها هي وسائل السياسة الخارجية . أو عواملها . فمثلا نجد أن الدكتور حليم سعيد أبو عز الدين يتحدث في كتابه **سياسة لبنان الخارجية** فيقول « ومن البديهي القول بأن العوامل التي قامت عليها سياسة لبنان الخارجية تتفاعل مع أهدافها (٢٤) ويحدد هذا الكاتب تلك العوامل بأنها استقلال لبنان والتعاون العربي والتمسك بسرعة الأمم المتحدة وعدم الاتحياز وقضية فلسطين والمفتربون اللبنانيون والتعاون الآسيوي الأفريقي والتعاون الاقتصادي (٢٥) ويمكن القول أن هذه ليست عوامل للسياسة وإنما هي مبادئ أو أسس تقوم عليها سياسة لبنان الخارجية . وقد يتضح الفارق إذا راجعنا ما يسميه حليم أبو عز الدين عوامل سياسة لبنان الخارجية وما يذكره هربرت فشر تحت عنوان أسس السياسة البريطانية في كتابه **تاريخ أوروبا في العصر الحديث** . (٢٦) أو ما يذكره كل من كارل دوتش ولويس اونجر في مقالهما عن السياسة الخارجية للجمهورية الفدرالية الألمانية في كتاب **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم** . (٢٧) عندما يخلطان بين أهداف تلك السياسة الألمانية وبين الأسس التي تقوم عليها تلك السياسة ، بينما نجد ريتشارد بارك في نفس الكتاب يذكر ما سماها زميلاه السابقان بالأهداف على أنها أسس سياسة الهند الخارجية (٢٨) .

وخلاصة ذلك هو أن الأهداف تختلف اختلافا كليا عن العوامل وكلا

(٢٤) حليم سعيد أبو عز الدين ، **سياسة لبنان الخارجية** ، بيروت دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ١٩٦٦ م صفحة ١٨ .

(٢٥) أنظر المرجع السابق من صفحة ١٨ الى صفحة ٣٢ .

(٢٦) هربرت فشر ، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث** ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع ، القاهرة : دار المعارف من صفحة ٦٥٤ الى صفحة ٦٣٠ .

(٢٧) روى مكريديس (اشراف) ، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم** ، بيروت ، لبنان : دار الكتاب العربي ، ١٩٦٦ . الطبعة الثانية صفحة ١٨٨ الى صفحة ١٩٤ .

(٢٨) أنظر المرجع السابق صفحة ٥٢٩ .

من العوامل والاهداف تختلفان عن الاسس والوسائل واللذان بدورهما يختلف كل منهما عن الآخر . فالاهداف هي تلك الغايات التي تسعى الدولة الى تحقيقها مستخدمة في ذلك وسيلة أو أكثر من الوسائل المتوفرة لها . اما العوامل فهي تلك العناصر التي تؤثر في تقرير السياسة الخارجية أو تحديد تلك السياسة الخارجية ، اما أسس سياسة الدولة الخارجية فانها تلك المبادئ التي يختارها رجال السياسة في الدولة اساسا تتمشى عليه السياسة الخارجية بصفة عامة فمثلا عدم الانحياز ليس هدفا ولا عاملا وانما هو مبدأ أو اساس تتبناه الدولة في سياستها في المجال الدولي وتبنى على ذلك الاساس سياساتها التي لاتعارض وهذا المبدأ . اما الأدوات أو الوسائل فانها تلك الامكانيات ، على اختلاف أنواعها والتي تستخدمها الدولة في تحقيق اهدافها الخارجية .

وفي الختام يجب التنبيه الى أن تحديد الأهداف والوسائل والأسس في السياسة الخارجية هي نتيجة للعوامل البيئية والقيادية . فمثلا نجد أن موقع الدولة الجغرافي يجعلها تحدد نوعا من الأهداف ووسائل لتحقيق تلك الأهداف . كما أن العامل الاقتصادي أي امكانيات الدولة الاقتصادية تجعل الدولة تختار نوعا معيناً من الأهداف وفي نفس الوقت يمكن الدولة من استعمال هذه الامكانيات الاقتصادية كأداة لتحقيق تلك الأهداف المختارة في المجال الدولي غير انه وان كان هذا صحيحا فان كثيرا من الدراسات أثبتت أن العامل القيادي (رجال السياسة) هو العامل الفعال في هذه الناحية وكما سبق أن ذكرت في بحث عوامل السياسة الخارجية (١) فان العامل القيادي هو الذي يحدد نوع الأهداف والوسائل التي من خلالها يسعى الى تحقيق تلك الأهداف .

ومما سبق يمكن أن نفترض أن السياسة الخارجية في مجملها عبارة

(١) أنظر هذا البحث في مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة كلية الاقتصاد والتجارة جامعة
المدد ١ المجلد ١١ ١٩٧٥ م

عن تفاعل بين صانع القرارات في السياسة الخارجية وخطيته وافكاره العقائدية وبين تلك الاهداف والوسائل المتوفرة لديه ، وبين بيئته العملية وهى الاوضاع الاقتصادية والجغرافية والبشرية في دولته . ومن خلال هذا التفاعل والذي يتأثر في كل الاحوال والاحيان بالبيئة الدولية ، من هذا التفاعل ينتج القرارات الخاصة بسياسة الدولة الخارجية كانعكاس للظروف المختلفة في الدولة ورد فعل لما يحدث في البيئة الدولية من قرارات او ردود افعال . ويمكن تصوير هذه العلاقة في الشكل الآتى :

صانعى قرارات السياسة الخارجية

